خبرات عالمية لكي يطور الأخفال المعلومات المناسبة، والخبرات المناسبة، والفهم المناسب لتعميم تلك الخبرات في جوانب الحياة الأخرى. وتطوير تلك المهارات لا يمكن أن يترك للمصادفة، فمن المهم أن يكون المعلمون على علم ووعي ودراية بمسؤولياتهم القانونية والمهنية. وبالإضافة إلى ذلك، فعندما يتكلمون عن الممارسة الآمنة فإن عليهم أن يكونوا واعين بالعملية التي تم وصفها بطرق متنوعة على أنها دورة للمراحل. وتشمل التفكير، والفعل، والمراقبة، والتأمل.

كيف يمكن أن يستفيد المعلمون من أدلة البحث لترقية الممارسة الآمنة؟

على الرغم من أن الأبحاث الحديثة في مجالات اللياقة البدنية (انظر الفصل الثالث)، والموضوعات أو القضايا المتعلقة بالثقافات المتعددة (انظر الفصل الثامن)، والجنس (انظر الفصل السابع) في التربية البدنية يمكن أن تساعد المعلمين في اتخاذ قرارات أكثر حصافة بخصوص عملهم، فليس هناك إلا النذر اليسير من التقارير عن الأبحاث المتخصصة في مجال الممارسة الآمنة. وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن الأمان متضمن في كثير من الأبحاث في الجوانب التربوية للتربية البدنية، وليس فقط في جوانب الطريقة التي يعلم بها المعلمون، أو الطريقة التي يتعلم بها التلاميذ.

ومن الأهمية بمكان أن يتم حسم الكثير من القضايا والمشكلات التي تؤثر على خريقة عمل المعلمين. وربما تثار بعض الاهتمامات بخصوص الأمان في مستوى المدرسة أثناء اجتماعات المعلمين، وفي غرفة المعلمين، وربما تميز جوانب مواصلة فرص النمو المهني. ومن غير المحتمل أن تكون لدى معلم الفصل الفرصة للبحث في الوثائق القانونية، أو أن يقرأ مواد دراسة الحالة، أو أن يدخل إلى عالم أوسع من المجلات البحثية والمهنية لفهم وتوضيح الأفكار لتحسين بيئة التعلم. ولكن هناك حاجة لتحديث المعرفة الوظيفية لمسؤوليات المعلم، وكيف أنها تبرز نفسها في الممارسة. وربما يكون التجاهل نعمة ولكنه لا يساعد المدارس في دحض وتفنيد المسؤولية عن الإهمال، وربما تؤدي إلى منهج هزيل للشباب.

وكما أشرنا في الفصل الأول، فإن أنواعا مختلفة من البحث يمكن أن تثري الممارسة. وبينما يوجد عدد قليل من الدراسات المتعمقة، فإن هناك عدد من الطرق المختلفة التي تم توظيفها لمراقبة وتقدير الحوادث التي تقع، وسبب وقوعها.

ويظهر مسح الحوادث في المدارس أن المدارس بشكل عام أماكن آمنة. ومع ذلك، فإن الإحصاءات التي جمعها مراقب الصحة والأمان (HSE) والمقدمة للسمينار المشترك بين BAALPE & HSE تظهر أنه من بين جميع الحوادث المدرسية التي

قدمت عنها تقارير في 1995-1996 ، فإن النسبة الأعلى كانت من نصيب الرياضة. ولا يقدم مثل هذا المسح الإحصائي بيانات لتشكيل فهمنا للصورة القومية لعدد الحوادث التي تقع للشباب في المدارس فحسب، ولكنه أيضا يشرع في اقتراح الفروق في أعمار التلاميذ، وفي نوع المدرسة (ابتدائي وثانوي)، ومدى المواقع، ونوع النشاط. فعلى سبيل المثال يعتبر الشباب في سن 8 – 14 أكثر عرضة للحوادث من أي مجموعة عمرية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإحصاءات تقترح أن المزيد من الحوادث تقع في ميادين اللعب وصالات الجيمانيزيوم، وربما يقترح هذا حاجة لمزيد من المعلومات لتوضيح سبب ذلك وما يمكن أن يفعله المتخصص للمحافظة على التحدي في البيئات المختلفة مع تقليل عدد الحوادث.

ويقوم كثير من موظفي الهيئات التعليمية المحلية بجمع مثل تلك البيانات المسحية. فوفقا للقوانين واللوائح المنظمة للإبلاغ عن الإصابات والأمراض والحوادث الخطيرة تطالب المدارس بإبلاغ الهيئات التعليمية المحلية، والتي بدورها تقوم بإبلاغ مراقب الصحة والأمان عن أي حالة وفاة أو إصابة خطيرة. ويجب أن يتم ذلك بالاتصال التليفوني وكتابة في خلال سبعة أيام. كما أن بعض المدارس تفحص تقارير الحوادث الخاصة بها بحثا عن أي حوادث عامة أو نماذج من الإصابات ربما تؤثر على سياستها أو تقديرها للخطر.

وبينما يمكن أن نتعلم الكثير من الإحصاءات، فإننا يمكن أن نتعلم أكثر من فحص تقارير الحالات التي يمكن أن تساعدنا في فهم سبب وقوع الحوادث. فعن طريق تحليل الحوادث في الواقع، وليس في مواقف مفترضة يمكن أن يتعلم المعلمون من خبرات وأخطاء الآخرين. فعلى سبيل المثال:

عند إجراء إحدى التجارب حرق تلميذ نفسه.

بينما كان شاب صغير يصمم.... زلت قدمه وهو يستخدم مقصا وجرح نفسه جرحا بليغا.

سقطت بنت صغيرة من على الأعواد المثبتة في الحائط أثناء تسلقها في درس من دروس الجيمانيزيوم وانكسر مرفقها.

انزلقت تلميذة على الحشائش المبتلة وانكسرت ركبتها كسرا خطيرا.

انحشر رجل خفل في حفرة في الملعب وسقط فانكسر مرفقه.

لا تبدو هذه الحوادث غريبة ولكن فيها شيء عام ومشترك: هو أن الهيئة التعليمية المحلية قد اعتادت على الإصابات، وتم إظهارها على أنها مسؤولة عن الإصابات التي تعود للإهمال. وتحليل تلك الحالات يظهر حقيقة محزنة مفادها أن كثيرا من تلك الحوادث والدعاوى المترتبة عليها، كان بالإمكان منعها لو أن المعلم المسؤول قام بواجب الرعاية المنوط به كما هو مبين في دليل الممارسة المنتظمة والمستحسنة.

وباستخدام مدخل دراسة الحالة قامت توماس (Thomas, 1994) بفحص التقارير التفصيلية عن الحوادث التي وقعت مؤخرا بينما كان التلاميذ يشاركون في أنشطة مدرسية رسمية. وعلى الرغم من وجود فروق في أعمار التلاميذ، وأنواع المدارس، ومدى المواقف، وأنواع الأنشطة، فإن نتائجها أظهرت أن هناك عدد من التشابهات والعوامل المشتركة التي أسهمت في وقوع الحوادث. واقترحت هذه المحاوؤ حول خمسة موضوعات.

1 – الحظ السيء – عوامل خارج سيطرة المعلم.

2 – قصور في اتخاذ القرارات وفي رد الفعل التالي للموقف.

3 – قصور في الإدارة، والإشراف، والتنظيم الجماعي المناسب.

4 – الإفراط في تقدير قدرة المعلم أو معرفته، أو فهمه، أو كفاءته؛ أو في تقدير شعور التلاميذ بالمسؤولية.

5 – التقليل أو التهوين من شأن المخاخر المحتملة.

فأي واحد أو اجتماع أكثر من واحد من تلك العوامل يمكن أن يسهم في وقوع الحوادث. ويساعدنا هذا النوع من العمل في إدراك أن الحوادث لا يمكن التنبؤ بها، وأنها تحدث نتيجة لسبب أو عدة أسباب. ويمكن أن نلاحظ أيضا أنه لا يمكن لأي قدر من التخطيط أن يضمن خلو الخبرات المدرسية من الحوادث. والمهم أن نعرف عن هذه العوامل أنها ربما تؤدي إلى بعض الحوادث التي يمكن أن تكون لنا سيطرة عليها، وأن نتأكد من أننا نتبنى ممارسة مناسبة لاستبعاد أي خطر محتمل. وهناك مثال لهذا المستوى من التحليل وكيف أنه يؤثر على الممارسة في كتاب منشور بعنوان "خير دليل للممارسة: صحة وأمان التلاميذ في الزيارات المدرسية" (DfEE, 1998) ويلاحظ هذا الكتاب أن معظم الزيارات المدرسية تخلو من الحوادث، وأن المعلمين بالفعل يظهرون مستوى مرتفع من الوعي بالأمان. ومع ذلك فبعد فحص عدد من الحوادث الخطيرة التي وقعت لأخفال المدارس في السنوات الأخيرة، تم تحديد عدد من المبادئ التي يتوقع أن يستخدمها المعلمون عند إصدار الأحكام.

وكذلك تعتبر تقارير شاهد العيان الخبير مصدرا مفيدا للمعلومات. ففي العشر سنوات الماضية كانت هناك زيادة تدريجية في مادة دراسة الحالة المتاحة للتحليل. ويقترح التحليل غير الرسمي أن المعلمين قد واجهوا عددا من الحالات التي تضع واجب الرعاية لديهم موضع المناقشة والمساءلة، مع تزايد أعداد حالات دعاوى الإهمال المرتكزة على الإصابات. وتثير تلك القضايا مزيدا من الاهتمام بمستوى الإشراف، وخرق التدريس، والنقل، وحقوق الأفراد (المتعلقة بالجنس، والاحتياجات الخاصة، ...، وغيرها).

وينبغي أن يكون واضحا للجميع أنه يتوقع من المعلم الذي يقوم بدور الحكم في مباريات الراجبي المدرسية أن يتولى مزيدا من المسؤوليات عن سلامة التلاميذ في المباريات المدرسية أكثر من المسؤوليات المنوخة به في المباريات التي تجرى على مستوى أعلى. وهذا يرجع إلى المستوى المختلف من المهارة والنضج لدى اللاعبين المشاركين في المباراة. إذ يمتد دور الحكم في المباريات المدرسية إلى ما وراء السيطرة على المباراة ليشمل واجب توجيه اللاعبين بحيث يشاركو دون خوف من الإصابة. وبالإضافة إلى ذلك تشمل مسؤولية الحكم الشروط التي تجرى المباراة تحتها. ويرتبط هذا بحالة المرافق وأي مخاخر محتملة.

وأخيرا، فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المبادئ تقتصر على لعبة الراجبي؛ إذ أنها تنطبق على ألعاب أخرى مثل الكريكت والهوكي والتي فيها ربما يتسبب بعض اللاعبين غير المدربين في إحداث إصابات لغيرهم من اللاعبين. ولذا فعلى المعلم أو الراشد الذي يقوم بدور الحكم أن يستوفي كافة مسؤولياته المهنية.

ولتطوير فهم أعمق لرؤية المعلمين بخصوص الأمان والظروف التي يعملون فيها فإن الوحدة القومية للأمان عبر المنهج فوضت دراسة بحثية في ممارسة المعلمين، وقلقهم، واهتماماتهم وانشغالاتهم الشخصية بخصوص الأمان (Raymond & Thomas, 1998). وتم إرسال استبيان لأكثر من 200 مدرسة ابتدائية في الجنوب الغربي لانجلترا وتمت متابعة عينة صغيرة من 10 مدارس في مقابلة للمتابعة.

ويقترح الدليل بوضوح أن غالبية المعلمين أعلنوا عن أنفسهم أنهم أقل اعتيادا على مسؤولياتهم الرسمية تحت قانون الصحة والأمان. وفوق ذلك فإن هذا قد أثر على المنهج الذي جعلوه متاحا للتلاميذ، لاسيما عندما يتبنى المعلمون استراتيجية تجنب الخطر أكثر من اغتنام الفرص. وأشار قليل من المعلمين إلى النمو المهني المستمر الذي يساعدهم على مواجهة انشغالاتهم. وعبر المعلمون عن مشاعر القلق والخوف والتي لم تكن مستغربة إذا علمنا بمدى محدودية التربية البدنية التي يخبرها معلمو الفصول في تدريبهم الأولي كمعلمين. وكذلك أكد تقرير آخر على هذا القصور في الوقت بخصوص إعداد متدربين ابتدائيين غير متخصصين في مقررات ما قبل التخرج وما بعد التخرج. وأظهرت عينة من 20 شراكة بين المدارس ومؤسسات التعليم العالي عددا من نقاط الضعف في المهارات المهنية للمتدربين.

ماذا يعني كل هذا للتربية البدنية في المدرسة الابتدائية؟

ليس هناك ريب في أن المعلمين مدركون للحاجة لخلق بيئة تعليمية لجميع التلاميذ. ومع ذلك فإذا كان للمعلمين أن يحسنوا فهمهم لمسؤولياتهم ولكيفية تفاعلها في القانون، وكيف يزيدون معرفتهم بالأمان، وكيف يبدأون

في الشعور بمزيد من الارتياح من خلال ضبط وتنظيم الخطر، ثم هم بعد ذلك بحاجة لأن يدخلوا على نتائج الأبحاث والتقارير الحديثة ذات الصلة عن خبرات الآخرين. ومعرفتنا لأسباب وخريقة وقوع الحوادث تنعكس على ممارستنا. فالهدف النهائي يتمثل في الاستمرار في تزويد الأخفال بمنهج يتسم بالتحدي فيه يمارسون الخطر ويسيطرون عليه بحيث يمكنهم التوسع في احتمالات الخطر. وما يجب علينا فعله هو أن نحاول التنبؤ بأي مخاخر أو حوادث محتملة.

ومن الأهمية بمكان فهم النظام القانوني – فالمعلمون بحاجة لأن يعرفوا تطبيقات دعاوى الإهمال وكيف يمكن أن تصبح ممارستهم دقيقة. فالعديد من الكتاب المهتمين بالتربية البدنية والنظام القانوني يعرضون دليلا مفيدا جدا. ويقترح لو (Lowe, 1998:40) أنه لتحديد ما إذا كانت الحادثة ناتجة عن إهمال أم لا، فإن المحكمة تنظر بعين الاعتبار إلى:

- معقولية النشاط.
- عدد المشاركين.
- نموذج المنطقة.
- التعليمات المقدمة للتلاميذ.
- ما إذا كان سير الدرس بشكل عام متناغم مع الممارسة العادية في تدريس التربية البدنية وممارسات المدرسة أم لا.
- خبرة المعلم.
- أعمار التلاميذ المشاركين.

وثمة دليل مشابه تقدمه (BAALPE, 1995) يذكر المعلمين بأن المسؤولية عن الإهمال يسهل التخلص منها إذا اتخذت جميع الخطوات المعقولة للتأكد من الأمان في بيئة العمل وفي تجهيزات العمل. فالإهمال هو الفشل في القيام بما يقوم به الشخص المعقول إذا وضع في نفس الظروف، أو فعل ما لا يفعله الشخص المعقول إذا وجد في نفس الظروف. وكلمة "معقول" هاهنا هي الكلمة الرئيسية. ويعرض براموبل (Bramwell, 1993: 32) مجموعة من الأسئلة التي يمكن أن تستخدم للتأكد مما إذا كانت المدرسة موصومة بالإهمال أم لا:

- هل كان بالإمكان منع وقوع الحادثة – بعبارة أخرى، هل الحادثة يمكن التنبؤ بها؟

- هل النشاط الذي يتم القيام به والتجهيزات المستخدمة مناسبين لسن الأخفال ولخبراتهم؟
- هل قدمت تحذيرات كافية للأخفال بخصوص خطر سوء استخدام الأجهزة؟
- هل اتبع تنظيم الدرس الممارسة العادية المقبولة؟
- هل اتبع المدرس المشارك في النشاط سياسة المدرسة أو الهيئة التعليمية المحلية؟
- هل تلقى الطفل اهتماما فعالا وسريعا بعد الحادثة؟

وهذا الدليل مفيد للمعلمين ليستخدموه كإخار عمل لسياسة مدرستهم وممارستهم في إدارة الأمان.

الخاتمة:

يجب أن نتذكر أن المعلمين أفضل من يعرفون ما لدى تلاميذهم من قدرات، وهم أيضا أفضل من يعرفون الظروف التي يدرسون فيها. ولذا يجب أن يسمح لهم بممارسة قدر من الحكم المهني. بمعنى أن هذا الحكم المهني يجب أن يعكس الممارسة المنتظمة والمستحسنة، ولذا فإن جميع المعلمين بحاجة لأن يحاولوا أن يكونوا على علم بنتائج الأبحاث والأدلة المستقاة منها، وأن يقرأوا النشرات التفصيلية من قبيل "الممارسة الآمنة" (1995)، ودليل الصحة والأمان الحديث ذي الصلة. وهم بحاجة كذلك لأن يكونوا مدركين للحقيقة التي مفادها أن نصائح الأمان يمكن أن تتغير. فعلى عاتقهم تقع مسؤولية متابعة كل ما هو حديث، عن خريق متابعة نصائح الأمان في المجلات المهنية، ودليل المنهج، والتقارير المرتكزة على الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية. ومع ذلك فلكي يتمكن المعلمون من القيام بذلك فإن عليهم أن يتوصلوا إلى مدخل منتظم لفرص مواصلة النمو المهني.